

التقعر في اللغة مزايا وضحايا

Pros and cons of linguistic pedantry

د. عبد الله محمد غلام¹

Dr. Abdellahi Mohamed Ghoulam

جامعة نواكشوط

abdallahiagor@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/10/06

تاريخ القبول: 2020/ 10/02

تاريخ الاستلام: 2020/09/01

ملخص:

تُعتبر اللغة أهم وسيلة تواصلية بين بني البشر، إذ يكاد التواصل يختزل وظيفتها الأساسية، وتقوم عملية الخطاب اللغوي على احترام مجموعة من المبادئ التي تُمثّل الأساس الضامن لنجاح الخطاب. وقد اشتهر بعض اللغويين والنحويين بظاهرة التقعر في اللغة، والتي تتمثل في ممارسة التعمية بتركيب تقوم على مفردات لغوية غريبة، الأمر الذي يحول بين المخاطب وبين مرامي الخطاب، وهو ما يُعتبر مساسا وخرقا لمسلمات التداول والخطاب. غير أن هذا الصنف الخطابي وإن بدا مرفوضا في حقل اللسانيات التداولية. يُقدّم مُدوّنة مُعجمية تحتفظ بقدر من مفردات اللغة الميتة، التي قد لا تُسمع لولا انتشار ظاهرة التقعر هذه. ويسعى هذا المقال إلى بيان نواقص هذه الظاهرة من جهة التداول، ومزاياها من جهة المعجم. الكلمات المفتاحية: التقعر / التداول / الخطاب / اللسانيات / المبادئ / المعجم.

Summary:

Given that communication is almost its only basic function; the language is considered the most important means of human intercommunication. That said, the process of linguistic discourse is based on respect for a set of principles guaranteeing the effectiveness of speech.

¹ المؤلف المرسل: عبد الله محمد غلام الإيميل: abdallahiagor@gmail.com

A number of philologists and grammarians were known for their linguistic pedantry, a scrambling practice involving the use of strange structures and words. Preventing the recipient from grasping the objectives of the speech, this exercise is perceived as a violation of discursive and pragmatic principles.

Nevertheless, and whatever it seems rejected in a pragmatic linguistic point of view; this discursive genre offers a lexical corpus which is likely to preserve elements of the archaic vocabulary, which would perhaps be lost without this phenomenon.

This article seeks to explain, on the one hand, the disadvantages of this phenomenon from a pragmatic perspective, and from another side, its advantages from a lexicographical standpoint.

Keywords: Pedantry, Pragmatics, discourse, linguistics, principles, lexicon.

مقدمة:

لا بدّ لأي خطابٍ من معنى تُحيل إليه بنيته وتركيبه وسياقه ومكوّناته، يُمثّل ذلك المعنى قصد المتكلم وغرضه. ولا شكّ أنّ هذا الغرض محكومٌ بخصائص المتكلم الشخصية، مما يجعله يبتعد بعض الشيء عن التجريد إلى الشخصية.

انطلاقاً من ذلك تجد المتكلم يُسائر قوانين اللغة ومُسلمات الحوار أحياناً، ويُجانها أحياناً أخرى، فيكون بالأول أقرب إلى المخاطب المُستقبل، وبالثاني أقرب إلى الذاتية والأنا.

وتوضيحاً لهذه الفكرة نقول إنّ المتكلم قد يُوجّه خطاباً مُسائراً لقوانين اللغة العامة، تركيباً وتداولاً، فتكون رسالته واضحةً للمخاطب، مفهومةً لأيّ ناطقٍ بلغه الخطاب مُعاشٍ لظروفه، وهذا شأن الخطاب الناجح. وقد يتحرّر المتكلم من جميع هذه القيود ويبتعد عنها بُغية إيصال رسالةٍ غير مُجرّاة المعنى. إذ لا يتجزأ معناها بين دلالة الألفاظ ومعاني التركيب ... إلخ. بل يكون مؤداها شبيهاً بمعاني الظواهر الطبيعية والأيقونات، يأتي دُفعة.

فحين يستخدم المتكلم في تركيبه عبارات غامضة، لا يَتَبَيَّنُ المُتَلَقِّي معنى أيِّ منها، لأجل إظهار منزلته اللغوية، يكون غرضه هذا مفهوما من الخطاب بوصفه كتلةً واحدة. ذلك أن مكوناته لا تُناسب مُعْجَمَ المُتَلَقِّي. فيستقبله ككتلة من الألفاظ المُتْجَاوِرة، التي ينظمها نحوُ اللغةِ موضوع الخطاب، والذي يُمثل المعنى الوحيد الذي الذي يَفْهَمُه المُخاطَبُ في هذا السياق.

وبما أن النحو لا يُمَثِّلُ سوى الطبقة الخارجية للمعنى، فإنَّ الخطاب يبقى مُوغلا في الخفاء، كأنما يَنْتَسِبُ إلى غير لغة المُخاطَب. وقد ظهر هذا النوع من الخطاب لدى بعض اللغويين العرب، وهو ضربٌ من التكلف والتَّصْنَعِ عُرف في الثقافة العربية بالتَّعَقُّرِ.

فما هو التعقُّر؟ وما منزلته في قواعد التداول؟ وهل يستطيع إيصال قصد المتكلم بالقدر الذي يريده؟ وما مكانته في الدرس اللغوي بشكل عام؟

1. ماهو التعقُّر؟

التعقُّر في الأصل من القعر، بمعنى البُعد، كناية عن جلب الشيء من عُمْقٍ قصي، جاء في القاموس المحيط: "وَقَعَرٌ في كلامه تعقيرا وَتَقَعَّرَ تَشَدَّقَ وَتَكَلَّمَ بِأَقْصَى فَمِهِ، وَهُوَ قَيْعَرٌ وَقَيْعَارٌ وَمِقْعَارٌ بِالْكَسْرِ (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1978، صفحة 118/ج2)". والتعقُّر ضربٌ من التكلف أو التَّصْنَعِ في الخطاب يمتنه بعض المتكلمين لأغراض خاصة، جاء في لسان العرب: "والتعقير في الكلام: التشدق فيه. والتَّقَعُّرُ التَّعَمُّقُ ... يُقَالُ هُوَ يَتَقَعَّرُ في كلامه إذا كان يَلْتَنَحِّي وهو لَحَّانَةٌ، ويتعاقل وهو هُلْبَاجَةٌ (منظور، ط غ، صفحة 109/ج5)". وقد يعتاده البعض حتى يشتهر به، ويصيرَ صفةً له، ومن الذين اشتهروا به أبو علقمة النحوي، وهو الذي سُرِّكَزَ هذا البحثُ على نماذج من تعقُّره وحواراته.

2. التعقُّر وفلسفة اللغة العادية:

فلسفة اللغة العادية، هي فرع من فروع الفلسفة التحليلية، وهي فرعها الذي يندرج ضمن اللسانيات التداولية بشكلٍ أعمق. ومن المعلوم أن فلسفة اللغة العادية تتخذ من اللغة الطبيعية العادية أساسا ومنطلقا لها، وذلك لكونها الأساس الذي يُمكنُ من فهم قضايا ومساائل هذا الحقل. ولكي يكون البحث الفلسفي مُجديا ينبغي أن يتخذ "اللغة" موضوعا للدراسة الفلسفية.

يرى "فيتجنشتاين" أن الكشف عن منطق اللغة العادية أمر ضروري لا بدّ منه، ويقصد باللغة العادية تلك اللغة التي تُستخدم استخداماً يومياً، وتتسم بالوضوح وعدم الغموض، وهو ما دفعه إلى البحث في اللغة من جهة مقتضيات الاستعمال الحيّ بين المتكلّم والمُخاطَب.

وإذا كانت فلسفة اللغة العادية تنحو منحى الوضوح والبساطة في الاستعمال، فإنه من البيّن عدم مُلاءمة ظاهرة التقعر هذه لهذا التوجه، لكونها تخرّم شرط البساطة في التداول.

ورغم أن التقعر ينتهي إلى الاستخدام اليومي من ناحية الوجود، إلا أنه لا يُسائر الاستعمال اليومي في البساطة والوضوح على نحو ما تقدّم.

وقد ركّزت اللسانيات التداولية على الأسس التي تضمن نجاح التواصل بين رُكّني الخطاب، إذ ليس الخطاب مُجرد ألفاظٍ مُغلقة تنتظمها أصواتٌ مسموعة أو أحرف مكتوبة، بل هو محكوم بخصائص دقيقة. تجعله يُوصف بأنه "محادثة ذات طبيعة رسمية، أو المصطلح الرسمي المنظم للأفكار سواء أكان مكتوباً أم مقروءاً (كامل، 2000، صفحة 7) "ومن هذا المنطلق وضع "غرايس Grice" أساساً سماه مبدأ التعاون، وهو مبدأ يضمن لطرفي الخطاب التواصل المستمر أثناء عملية التواصل. ويقوم هذا التعاون على المشاركة الفعالة بين المتكلم والمُخاطَب لإنجاح عملية الحوار.

ككيف يُنظر إلى التقعر من مبدأ التعاون الغرايسي؟

1.2. التقعر ومبدأ التعاون:

كان الهاجس الذي حرّك "غرايس Grice" هو ملاحظته أن الجُمْل قد تخرج عن معناها الحرفي إلى معنى آخر مستلزم يُثيره المعنى الحرفي، مما يعني أن متضمنات القول الكثيرة ولّدت عند "غرايس Grice" فكرة لوضع مبادئ تُضَمّن التواصل بين أطراف الخطاب، مُراعيةً الظروف العامة للخطاب ولطرفيه في آنٍ واحد. "ويتمّض مبدأ التعاون على أربع مسلمات Maximes:

1. مسلمة القَدْر Quantité وتخص قدر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرّع إلى مقولتين:

أ. اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الأخبار.

ب. لا تجعل مشاركتك تُفيد أكثر مما هو مطلوب.

2. مسلمة الكيف Qualité: ونصّها "لا تُقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تُقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه".

3. مسلمة الملاءمة Pertinence: وهي عبارة عن قاعدة واحدة: "لتكن مشاركتك ملائمة".

4. مسلمة الجهة Modalité: التي تنص على الوضوح في الكلام، وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ. ابتعد عن اللبس

ب. تحرر الإيجاز

ج. تحرر الترتيب

وتحصل ظاهرة الاستلزام الحوارية، إذا تمّ خرق إحدى القواعد الأربع السابقة (صحراوي، 2005، صفحة 34/33). وإذا أخضعنا ظاهرة التقعر للفحص برائز مبدأ التعاون هذا فإننا سنلاحظ أنها تخرق مسلمتين على الأقل: "مسلمة الملاءمة Pertinence"، والقاعدة الأولى من "مسلمة الجهة Modalité" كذلك، فنجد المخاطب نتيجة لذلك الخرق يردّ بما لا يناسب المقام، لافتراضه أنّ المخاطب قصد إثارتته. ولنضرب لذلك مثالا بالحوار (أ) الآتي من تقعر أبي علقمة النحوي:

. دخل أبو علقمة النحوي على أعين الطبيب فقال له: أمتع الله بك، إني أكلت من لحوم هذه الجوازِل (2) فطسأت (3) طسأاً، فأصابني وجع بين الوابلِ (4) إلى دأية (5) العنقي فلم يزل ينني حتى خالط الخلب (6) وأملت له الشراسيف (7) فهل عندك دواء؟ قال أعين: خذ حرقفا وسلقفا وشرقفا فرهقه ورقرقه واغسله بماء وزوٓ واشربه بماء الماء. فقال أبو علقمة: أعد ويحك عليّ، فإني لم أفهم عنك.

² الجوزل: فرخ الحمام قبل أن ينبت ريشه، والجوزل أيضا: ناقة تقع هزلا، وربما قيل للشاب جوزل والجمع جوازِل، أقول

وأنا رأيتهما مرة الجوازي وهي لحوم الوحش "عبد الخالق"

³ طأس من باب فتح: اتخم من الشبع أو الدسم

⁴ طرف رأس العضد والفخذ أو طرف الكتف

⁵ الدأية والدأي: فقر الكاهل والظهير

⁶ الخلب: لحية رقيقة تصل بين الأضلاع

⁷ الشرسوف: غضروف معلق بكل ضلع وهو الطرف المشرف على البطن

قال له أَعَيْنُ: لَعَنَ اللَّهُ أَقْلَنَا إِفْهَاماً لِصَاحِبِهِ، وَيَحْكُ، وَهَلْ فَهَمْتُ عَنْكَ شَيْئاً مِمَّا قُلْتَ؟ (ياقوت، ت ط غ، صفحة 209/ج12).

ففي هذا الحوار نلاحظ خرقاً لمسلمة "الملاءمة"، إذ لو احترُم هذا المبدأ لكان ثمة تناسب بين مُخرجات المتكلم ومُدخلات المتلقي. ثم إن خرق قاعدة الابتعاد عن اللبس التي هي أول قواعد مسلمة الجهة، كان واضحاً، وهو ما أدى إلى ردّة فعل المتلقي غير المتوقعة، حيثُ اعتمد على افتراض مُسبق مفاده أن المُخاطب يسخر منه، فواجهه بسُخرية مماثلة.

وهنا نلاحظ فشل هذا الحوار من جهة إيصال رسالة المرض سبب المعِيء، ومن جهة قصد المتكلم الذي كان يرمي إلى بيان فصاحته وإظهار ملكته اللغوية. فلم يُفلح في الأمرين معا.

ولما كان الخطاب محكوماً بحمولتين، إحداهما أقرب إلى المتلقي، والتي تُستمدّ من مضمون الخطاب، والأخرى أقرب إلى المتكلم وهي مُستمدّة من قصد المتكلم، أولى بعض علماء اللغة المحدثين المتكلم أهمية قصوى باعتباره المُوجّه، الذي إن تجرّد الكلام عن قصده لم يُعد له معنى، وهو ما يعني وجوب المواءمة بين طرفي الخطاب، إذ لو لم يحمل الخطاب كذلك رسالة مفهومة لم يُعدّ خطاباً. وقد تفتّظ علماء اللغة إلى "وجود توتر دائم بين الألفاظ والمقاصد، وبين السعي إلى بناء نحو كُليّ والتعبير بلغة ذاتية عن الحياة الباطنية، مصدر التوتر هو أن اللغة ذات وجود مجرّد، ما دامت في خدمة الجماعة، بينما تحظى فنون التعبير بقيمة شخصية ما دامت في خدمة الفرد، لذا يجب التراجع عن دراسة اللغة كبنية، وعن دراستها كتراث من أجل اختزالها إلى الأفعال القصصية، فالمتكلم يُريد تحقيق مسعى مُعيّن، أي أنه يقصد شيئاً بكلامه، وحينما يتعرف القارئ والسامع على مراد المتكلم يكون قد توصّل إلى فهم لغته، فالمُفردات المجردة عن القصد مجرّد لغو، وتظهر القيمة النفسية للغة في فعل القصد (دلال، 2010، صفحة 2)". المُتضمّن في القول، أي أنه محمول بالأصوات المُعبّر بها، غير أنّ ظاهرة التقعر هذه تجعل القصد الأصلي غير مُتضمّن في القول باعتباره بناءً يحمل رسالة تأتي تباعاً، مع ورود وحدات الخطاب المعجمية.

بل باعتباره بناءً متكاملًا ألبس لبوس الغموض عن قصد. فالقصد فيه إنما يتأتّى من مجموعه دُفعة، لا من محتواه ذي المعاني المتتالية لعدم مُناسبته كمُدخلات للمتلقي، مع قاعدته البيانية الذهنية.

وقد افترضنا أنّ قصد أبو علقمة من حوار هذا. وإن بدا في ظاهره إيصال معلومات صحية لطبيب. إنما يتّجه في المقام الأول إلى إظهار منزلة ومكانة لغوية فريدة. وينبني افتراضنا على أن أبا علقمة ليس عاجزا عن خطاب بسيط يضمن التواصل بينه وبين الطبيب أعين، على ما يأتي في الحوار (ب) الآتي:

"انقطع إلى أبي علقمة النحوي غلام يخدمه، فأراد أبو علقمة الدخول في بعض حوائجه فقال له: يا غلام أصَقَعَتِ العتاريفُ؟

فقال له الغلام: "زَقَفَيْلَمْ"

قال أبو علقمة: وما زَقَفَيْلَمْ؟

قال له: وما معنى: صَقَعَتِ العتاريفُ؟

قال: قلتُ لك أصاحبِ الديوكُ؟

قال: وأنا قلتُ لك لم يصحّ منها شيءٌ (ياقوت، ت ط غ، صفحة 207/208 ج12).

وهو ما يعني أنّ الحوار الأول لم يكن بقصد السؤال فقط. وإنما كان يحمل في طياته قصدا آخر يرمي إليه أبو علقمة من خلال غرابة الألفاظ. لذا لما فُرض عليه تبسيط الألفاظ، واستُبعد قصده الثاني في الحوار (ب)، لجأ إلى حوار يومي بسيط.

ونلاحظ في هذا الصنف من الحوار المبني على ظاهرة التّعثر هذه، أن أفعال الكلام فيه تتسم بسمّة خاصة، فقد رأينا أن الفعل المتضمّن في القول يتّسم بالخفاء. وهو أمر يدفع إلى قوّة الفعل الناتج عن القول، إذ تأثيره أقوى. وهو ما تشهد له إثارة المتلقي، وردود فعله غير المتوقعة.

وهو ما يعني أنه خطاب غريب من حيث فعل قوله، خافت من حيث فعله المتضمّن في القول، قوي من حيث فعله الناتج عن القول. غير أنّ قوته هذه قوة تنحو منحى السلبية تجاه المتكلم، وهو ما يجعله حوارا غير ناجح بجميع مقاييس الحوار التداولية.

3. التعرف في ميزان الدرس العربي:

تُعَدّ النظريات البلاغية العربية من أهم النظريات التي اهتمت بدراسة اللغة في علاقتها بمستخدميها وبظروف استخدامها على حدّ السواء، فقد اعتنت بالأصوات المكوّنة للمفردات، كما اهتمت بالمفردات المكوّنة للتركيب، ثم اهتمت بالتركيب في علاقته بأطراف الحوار.

ومن هنا جاء الاهتمام بالبلاغة، التي تعني القدرة على الإبلاغ، وبالبيان الذي يعني الإفصاح والإبانة، وقد اشترطوا لذلك شروطا بعضها يتعلق بالمفردات من جهة أصواتها وجهة دلالتها، وبعضها يتعلق بالتركيب من جهة تجاور مفرداته ومن جهة علاقته كذلك بالمتلقي.

فكانت فصاحة المفرد تقتضي "خلوصه من تنافر الحروف، والغرابية، ومُخالفة القياس اللغوي. فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها، كما رُوي أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهُجْعُ، ومنه ما هو دون ذلك، كلفظ "مُسْتَشْرَزٌ" في قول امرئ القيس:

غدائره مُسْتَشْرَزَاتٌ إلى العلا

والغرابية أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها، فيُحتاج في معرفته إلى أن يُنْقَر عنها في كتب اللغة المبسوبة، كما رُوي عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس، فقال: مالكم تكأُتُم علي تكأُوكُم على ذي جَنَّة، افرنقعوا عني، أي اجتمعتم، تنحّوا، أو يُخْرَج لها وجهٌ بعيد كما في قول العجاج:

وفاحما ومرسناً مُسَرَّجاً

فإنه لم يُعرف ما أراد بقوله "مسرجا" حتى اختلف في تخريجه (المتعال، ت ط غ ، صفحة 12. 14/ج1)، وهو ما يعني ضرورة وضوح المراد بناء على استخدام المفردات البسيطة في أصواتها ودلالاتها معا، ثم ملائمة المفردات بعضها لبعض حالة التركيب والتجاور. وذلك مُراعاة لحالة المُخاطَب النفسية، فإنَّ الأصوات التي نتواصل بها هي من قبيل ما يُسْتَحْسَن ويُسْتَلَذَّ، وقديما قال الشاعر:

والأذن تعشق قبل العين أحيانا

"فالألفاظ في سهولة تركيبها وعُثورته وسلاسته ووُغورته بمنزلة الأصوات في طينيتها ولذّة سماعها، ولهذا فإنه يُسْتَلَذُّ بصوت "القُمري" ويكره صوت الغراب، ويُسْتَظَرَف صهيل الفرس، ويُسْتَنَكِر نهييق الحمار (اليمني، ت ط غ ، صفحة 104/ج1)". ومُراعاة استحسان المخاطَب مما يضمن استمرار التواصل.

ثم إنَّ اللغة الحية حي تلك التي تحيا بالاستعمال، فالألفاظ الأكثر استخداما في التخاطب وأدخل في حياة المجتمع أكثر قبولا لدى المتلقين من غيرها، لذا جعلوا كثرة استخدام المفردة دليلا على فصاحتها، فلكي تكون

الكلمة العربية. مثلاً. فصيحة لا بدّ "أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيّتهم لها كثيراً، أو أكثر من غيرها (المتعال، ت ط غ، صفحة 17/ج1)". وبناء على معايير الفصاحة هذه فإنّ التّعرّ لا ينتهي إلى الكلام الفصيح، لبُعده عن كثرة الاستعمال، ولا ينتهي المتعّر كذلك إلى فئة الفصحاء، لبُعده أيضاً عن البيان الذي يرتبط بكثرة الاستعمال.

ثم إن خطاب المتعّر لا يُمكن وصفه بالبلاغة، التي تشترط "مطابقته لمقتضى الحال، مع فصاحته، ومقتضى الحال مُختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يُباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يُباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي (المتعال، ت ط غ، صفحة 26/ج1)". فلا بدّ من مُراعاة المقام كي يصل معنى الكلام إلى المتلقي، فيُوصف بالبلاغة التي هي الوصول، ويوصف صاحبه بالبليغ القادر على تبليغ ما في نفسه لمُخاطبه. إذ البلاغة راجعة إلى الكلام وإلى المتكلم باعتبار المعنى لا غير.

وهكذا نجد أن علماء العرب لم يُهمّلوا الجانب التداول، بل راعوا حال المُخاطب وظروفه، وما يضمن التواصل معه بأنجع الطرق.

لذلك نجدهم يركزون على حصول المعنى والفائدة، ويحذرون من اللبس، "ولذلك اشترطوا حصول الفائدة لدى المُخاطب ونصّوا على تفادي ما يعكّر استيفاء هذا الشرط بقاعدة وضعوها والتمروا بها كإجراء تحليلي، وهي قاعدة "أمن اللبس (صحراوي، 2005، صفحة 53)". وهو الإجراء الذي لم تُحترم مبادئه في الحوارين (أ) و (ب) المتقدمين.

4. التّعرّ والمدونات المعجمية:

رأينا كيف يُجانبُ المتعّر في حواراته مبادئ ومسلمات الحوار، انطلاقاً من الدراسات القديمة والحديثة على حدّ السواء، فيضيع كثير من المعاني الحوارية لذلك، وتتسم عملية التواصل بقدرٍ من القلق والتوتر، يكون ضحيته المتكلم والمُخاطبُ معاً. غير أنّ هذه الظاهرة مثّلت إحدى مذكرات التراث العربي ذات السعة المقبولة، حيث حافظت على قدرٍ من المعجم الميّت الذي لا وجود له إلا في القواميس القديمة، فكانت هذه الظاهرة مُحاولاً لإحيائه بالاستعمال، لإثراء ساحة التداول، فحافظت عليه مُستعملاً منقولاً

في حوارات مُجسّدة حيّة، مما منحه حيوية، يفتقر إليها كثيرٌ من المفردات القاموسية المعزولة عن السياق، من غير استخدام.

هكذا يُمكن النظر إلى ظاهرة التقعر من زاوية مُغايرة لزاوية التداول، فيكون بناء على التّظر الأخير إيجابيا من ناحية احتوائه على مُعجمٍ لا بأس به. وسلبيا بالنظر إلى ما تقدّم في قضايا التداول.

الخاتمة:

تبين مما تقدم أنّ الخطاب قد تتعدد مضامينه ومراميّه، الأمر الذي قد يتسبب في إرباك المعنى، فكان لزاما على المُحاور الساعي إلى التواصل الناجح أن يبتعد عما يُعكّر صفو المخاطب، وقد وضعت الدراسات اللغوية قديما وحديثا ضوابط لرعاية الحوار وضمان مُطابقته لما تقتضيه ظروفه العامة، غير أنّ صنفا من المتكلمين قد ينزّغ في بعض الأحيان إلى إخفاء مضمون الحوار خدمة لأغراض نفسية ذاتية، ومن هذا الصنف ما يُعرف بالمتقعرين، وقد أخضعنا بعض خطاباتهم لمعايير الدرس اللغوي القديم والحديث، ووجدنا أنه لا يُلائم هذه المعايير مما يعني أنه خطاب غير ناجح بمقاييس التواصل العادية.

غير أنه في المقابل يحتفظ للدرس اللغوي بقدر من المفردات الميتة باعتبار قلة الاستخدام. فكان هذا الضربُ من الخطاب مُحاولَة لنفخ الروح في هذه المفردات لتدخُل عالم التداول من جديد. وهي ميزة تُغري دارس اللغة وتدفعه إلى جمع هذا النوع من الخطابات ودراسته خدمةً لقواميس اللغة ومعاجمها العامة.

- المصادر:

- ابن منظور. (ت ط غ). لسان العرب. دار صادر: بيروت.
- الصعيدى عبد المتعال. (ت ط غ). بغية الأيضاح لتلخيص المفتاح. مصر: المطبعة النموذجية.
- الفيروزآبادي. (1978). القاموس المحيط. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عصام خلف كامل. (2000). مفهوم الخطاب في الدراسات الأدبية المعاصرة. بيروت: دار فرحة.
- مسعود صحراوي. (2005). التداولية عند علماء العرب. بيروت: دار الطليعة.
- وشن دلال. (2010). القصيدة من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة. مجلة كلية الآداب جامعة محمد خضير،.
- ياقوت. (ت ط غ). معجم الأدباء. مصر: وزارة المعارف.
- حي بن حمزة العلوي اليمني. (ت ط غ). الطراز المتضمن لأسرار البلاغة. دار الكتب الخديو